في اجتماع ترأسه باجمال للمجلس الأعلى للسياحة ومجلس الترويج السياحي :

باجمال يدعو لإنشاء مجالس أمناء للمدن التاريخية من أبنائها

الاجتماع يقر قائمة إجراءات لتحسين أوضاع حركة السياحة

صنعاء / سبأ:

ناقش الاجتماع المشترك للمجلس الأعلى للسياحة ومجلس الترويج السياحي، الذي انعقد أمس في صنعاء برئاسة الأخ عبدالقادر باجمال، رئيس مجلس الوزراء، عدداً من المواضيع والقضايا المرتبطة بأوضاع السياحة، وعلى وجه الخصوص تأثير حالات الاختطاف والتقطع على واقع السياحة اليمنية والعاملين في المجال السياحي، بالإضافة إلى مناقشة جملة من السياسات والآليات اللازمة لتطوير النشاط السياحي، وتعزيز دوره في العملية الاقتصادية والتنموية الوطنية.

وعبر الاجتماع عن استنكاره وإدانته لأعمال الاختطاف، واعتبارها ضمن الأنشطة الإرهابية وأعمال الحرابة التي تهدد استقرار المجتمع وسكينته العامة، وتلحق الأضرار بسمعة الوطن واقتصاده .. مطالباً بسرعة محاكمة الخاطفين لينالوا جزاءهم جراء سلوكهم المشين.

وأكد الاجتماع ضرورة تقوية الدور المؤسسي السياحي للسلطات المحلية في المحافظات، وإنشاء مجالس للسياحة فيها تضم مختلف الجهات المعنية وذات العلاقة برئاسة محافظي المحافظات، وتتولى مهمة الإسهام المباشر في تطوير النشاط السياحي وتحسين الأوضاع البيئية للمناطق والمدن السياحية، بما في ذلك تخصيص وحدات خاصة بالشرطة السياحية ضمن مناطق وأقسام الشرطة، بما فيه تعزيز الحماية الأمنية غير المباشرة للسياح.

كما أقر الاجتماع قائمة الإجراءات الرامية إلى تحسين الأوضاع المؤثرة إيجابياً على حركة السياحة، التي سوف يصدر بها قرار من قبل الأخ رئيس الوزراء، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تخفيض رسوم تأشيرة الدخول للسياح الوافدين إلى بلادنا من خمسين دولاراً إلى خمسة وعشرين دولاراً.

ثانياً: اقتصار الخدمة في كبائن الجوازات في المنافذ على ضباط الجوازات، ومنع دخول أي جهة أخرى.

ثالثاً: توفير صالات استقبال خدمات مصاحبة للسياح في المنافذ البحرية، والقيام بتعزيز مستوى الخدمات الأساسية في كافة مطارات الجمهورية ومنافذ العبور البرية ، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخه.

رابعاً: على وزارة النفط إلزام كافة محطات الوقود المستحدثة في الطرق السريعة بتوفير استراحات وحمامات عامة، واعتبار ذلك شرطا أساسيا عند منح أي تصريح لإنشاء محطات جديدة.

خامساً: على وزارة الأشغال العامة والطرقات ممثلة بالهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط الحضري اتخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بمسوحات نوعية لتحديد الأراضي والمناطق الخاصة بالاستثمارات السياحية، تمهيدا لإصدار الخارطة الاستثمارية السياحية الوطنية، وذلك بالتنسيق مع

تخصيص وحدات خاصة بالشرطة السياحية لتعزيز الحماية الأمنية غير المباشرة للسياح

إجراء مسوحات نوعية لتحديد مناطق الاستثمار السياحي

سادساً: التوسع في إنشاء المعاهد المهنية والتدريبية السياحية، وكذلك زيادة حجم تخصصات الفندقة والسياحة والخدمات السياحية في الجامعات اليمنية، بما فيه إعداد الكوادر السياحية المؤهلة بشكل جيد، إلى جانب تضمين مناهج التعليم الأساسي والثانوي مواد توعوية عن السياحة.

سابعاً: إعطاء مساحات إعلانية ترويجية سياحية في الوسائل الإعلامية، وخاصة المرئية، وذلك بالاتفاق بين وزارتي الإعلام والسياحة، بما في ذلك التوعية الإعلامية بأهمية السياحة ومردودها الايجابي على المجتمع.

ثامناً: تشجيع قيام شركات تأجير السيارات والنقل السياحي الداخلي، وإعطاءها جميع الامتيازات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية.

تاسعاً: توجيه وزارة الأوقاف والإرشاد خطباء المساجد بإيضاح التأصيل الشرعي بواجب حسن التعامل مع السائح في خطب الجمعة، وعبر الأنشطة الإرشادية والتوعوية الأخرى التي تنفذها الوزارة.

وتحدث الأخ رئيس الوزراء في الاجتماع مؤكداً أن قطاع السياحة يعد واحدا من أفضل القطاعات الواعدة والقاطرة لغيرها من الأنشطة الاقتصادية، والأخرى التجارية والصناعية والاستثمارية .. موضحا أن هذا القطاع سيحظى بالدعم والأولوية المطلقة في البرامج الحكومية التنفيذية القادمة، التي سيتم فيها مراعاة المتغيرات والتطورات التي تشهدها صناعة السياحة.

ودعا رئيس الوزراء إلى قيام مجالس أمناء للمدن التاريخية من أبنائها لتطوير الوظيفة الاقتصادية السياحية، وخلق المنافع المتبادلة بين السكان والسياح وتطوير الثقافة الوطنية تجاه السياحة ودورها الحيوي في العملية الاقتصادية .. مشيرا إلى أهمية التركيز خلال الفترة المقبلة على سياحة الجزر، واستثمار التنوع البيئي الذي تتمتع به الجزر اليمنية.

وأحال الاجتماع مشروع الموازنة التقديرية لمجلس الترويج السياحي للعام القادم ٢٠٠٧ إلى لجنة برئاسة وزير المالية؛ لمراجعتها والرفع بها إلى رئيس الوزراء لإقرارها.

في ختام اللقاء الموسع

قيادات الاتصالات تهنئ رئيس الجمهورية بتجديد الثقة

صنعاء / متابعات

رفع المشاركون في اللقاء التشاوري الموسع لقيادات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات والذي كرس للوقوف أمام المهام المستقبلية المناطة بقطاعي الاتصالات والبريد في ضوء مضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، رفعوا برقية لفخامة الأخ الرئيس أعربوا خلالها عن فائق الامتنان والتقدير البالغ للرئيس علي عبدالله صالح لما تحقق للجمهورية اليمنية خلال فترة قيادة لليمن و على يديه من إنجازات نوعية شكلت أحدث البنى التحتية والمتطورة في قطاعي الاتصالات والبريد بصورة خاصة.

وجاء في برقية المشاركين التي رفعت لفخامة الأخ الرئيس في ختام أعمال اللقاء الموسع ، ان المشاركين يثمنون لفخامتكم ذلك الاهتمام الكبير والدعم اللامحدود الذي فتح أمامنا آفاق النجاح والتميز في خدمة المجتمع.

واكد المشاركون في اللقاء الموسع لقيادات وزارة الإتصالات بانهم لن يألوا جهداً في ترجمة وتنفيذ ما أنيط بنهم في إطار البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي أجمع عليه أبناء الشعب عبر صناديق الاقتراع بتعزيز ثقتهم المتنامية بقيادتكم الحكيمة, وتضحياتكم الجسمية في سبيل الارتقاء والنهوض باليمن ,وهو ما يحتم علينا الالتزام الوطني والعزم المهني بأن نكون عند مستوى تلك الثقة التي كنتم وستظلون أهلاً لها ,وأن نقف معكم جنباً إلى جنب لاستكمال مسيرة البناء التنموي والخدمي ,والوفاء ببرنامجكم الذي حمل في طياته آمال الشعب وتطلعاته المنشودة نحو يمن جديد ومستقبل أفضل.

اليونسكو تشيد بشفافية الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية

صنعاء / سبتمبرنت

أشاد المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو بشفافية الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية التي جرت في ٢٠سبتمبر المنصرم .

وأعرب أعضاء المجلس التنفيذي خلال اجتماعه الدوري الذي عقد أول أمس الثلاثاء في باريس عن إعجابهم بما حققته اليمن من نجاح ديمقراطي وما سجلته من تقدم كبير في سيرها وأتباعها لارقى إجراءات الشفافية والنزاهة العالمية المعمول بها في الانتخابات .

وكان الدكتور عبدالله حسين العمري عضو مجلس الشورى عضو المجلس التنفيذي لليمن في اليونسكو قد استعرض نجاح التجربة الديمقراطية اليمنية في الانتخابات الرئاسية والمحلية والتي أشاد بها الجانب الأوروبي من خلال المراقبين الدوليين وطالب الدكتور العمرى المنظمة بمزيد من الدعم لليمن في الجوانب التربوية والتعليمية والثقافية والعلوم.

الإدارة المحلية تستعد لتدريب الفائزات بعضوية المجالس

صنعاء / متابعات :

تستعد وزارة الإدارة المحلية لتنفيذ برنامج تدريبي مكثف للنساء الفائزات بعضوية المجالس المحلية خلال الانتخابات الأخيرة التي جرت في ٢٠سبتمبر المنصرم

وقالت فاطمة الخطري مدير عام المرأة بوزارة الإدارة المحلية في تصريح نشره موقع "سبتمبرنت" الالكتروني ان البرنامج التدريبي الذي سيبدأ عقب إجازة عيد الفطر المبارك يهدف إلى تعريف عضوات المجالس المحلية للمحافظات والمديريات على قانون السلطة المحلية وصقل مهارتهن القيادية والإدارية لتنفيذ مهامهن كعضوات للمجالس المحلية على أكمل وجه .

وأضافت فاطمة الخطري ان سيتم خلال البرنامج التدريبي تعريف المتدربات بكافة القوانين المالية والإدارية للمجالس المحلية وكذا تعريفهن بآليات عمل التنمية والاستثمار على المستوى المحلي وتنوع الموارد المالية للمحليات .

روبن مدريد :

اليمن هي الأولى ديمقراطياً في المنطقة

بيروت / متابعات:

وصفت روبن مدريد مديرة المعهد الديمقراطي الأمريكي الانتخابات اليمنية بالرائعة وبأنها خطوة للأمام وانتقال لمنافسة حقيقية وجدية وبتغطية إعلامية جيدة مشيرة إلى أن المعارضة يجب أن تشعر بالفخر بتنفيذ الانجاز الذي تحقق لليمن. خصوصاً وأنها قدمت منافساً حقيقياً.

وقالت مدريد بحسب موقع "سبتمبرنت" الإليكتروني اعتبر ما جرى خطوة كبيرة للأمام وعلى المعارضة أن تشعر بالفخر لتقديمها منافساً جدياً ويحق لليمن أن تفتخر بكونها الدولة الأولى في المنطقة التي تقوم بهذه التجربة كما أن على الحكومة أن تشعر بالفخر لفتحها المجال لانتخابات حقيقية هي الأفضل في المنطقة" جاء ذلك في حوار أجرته أسبوعية (النداء) البيروتية ونشرته في عددها الأخير ,مؤكدة أن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بدعم اليمن في جهودها لمكافحة الإرهاب ومواصلة عملية الإصلاح الجارية مشيدة بما حققته اليمن من خلال الانتخابات التي قالت إنها شهدت منافسة شديدة على المستويين الرئاسي والمحليات..

القطاع السمكي .. مستقبل واعد وتحولات كبيرة في عهد الثورة والوحدة

١١ مليار ريال تم إنفاقها لتطوير القطاع خلال ١٦ عاماً الماضية

صنعاء / سبأ :

يعد القطاع السمكي من أبرز القطاعات الإنتاجية الواعدة في اليمن، حيث يعول عليه في استقطاب المزيد من الاستثمارات سواء في عملية الاصطياد أو التصنيع،ومن ثم الإسهام في زيادة معدل النمو الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل.

ويكتسب هذا القطاع أهميته ليس لأن اليمن تمتلك شريطا ساحليا يمتد لأكثر من ٢٥٠٠ كيلومتر فحسب، وإنما لأن هذه الثروة متجددة وغير قابلة للنضوب إذا ما تم استغلالها بالشكل المناسب، فضلا عن أن هذا القطاع يحتل المركز الثاني من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بعد القطاع النفطي.

ومن هذا المنطلق؛ جاء اهتمام الدولة منذ فجر الثورة اليمنية المباركة بهذا القطاع بعد أن عانى الإهمال في فترة ما قبل الثورة من قبل النظام الإمامي الكهنوتي، والاستعمار، الأمر الذي لم يمكن البلد من الاستفادة من الثروة السمكية الهائلة التي تزخر بها الشواطئ اليمنية، والمياه الإقليمية في البحرين الأحمر والعربي، كما لم يستفد البلد من الموارد الطبيعية الأخرى التي تزخر بها الأرض اليمنية.

وظل قطاع الأسماك قبل الثورة عديم الجدوى لعدم توافر إمكانات ووسائل الاصطياد الحديثة، والمنشآت الخدمية للصيادين بشكل عام، بما في ذلك ثلاجات حفظ الأسماك .. فضلا عن صعوبة تسويق المنتجات السمكية داخليا لغياب الطرق المسفلتة والعزلة التي كانت تعانى منها اليمن مع العالم الخارجي في تلك الفترة.

وقد حظي هذا القطاع باهتمام الحكومات المتعاقبة في عهد الثورة، خصوصاً منذ مطلع الثمانينيات، لكن الاهتمام الأكبر كان عقب إعادة تحقيق وحدة الوطن وإعلان الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م من خلال توفير مقومات النهوض لهذا القطاع، المتمثلة في توفير البنى التحتية وإصدار التشريعات القانونية المنظمة للاصطياد في المياه الإقليمية، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال الأمر الذي أسهم في تطوير وزيادة الإنتاج السمكي، ووفر المقومات المناسبة لإقامة عدد من المشاريع الاستثمارية لصناعة المنتجات السمكية.

وقد بلغ إجمالي ما تم إنفاقه لتطوير هذا القطاع خلال الأعوام الستة عشر الماضية نحو ١١ مليار ريال.. وارتبطت القفزة الحقيقية لهذا القطاع بتنفيذ مكونات مشروع الأسماك الرابع، الذي تبنته الحكومة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة٩٨ /٢٠٠١ والبالغ تكلفته ٣٩,٥ مليون دولار، كونه واحدا من أهم واكبر مشاريع الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي، الذي ساهم في تحسين طرق الاصطياد ودعم مراكز الأبحاث السمكية وحماية البيئة البحرية.

كما أن إنشاء صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في السنوات الأولى لإعلان الوحدة المباركة أسهم هو الآخر في تنمية الاستثمارات في القطاع السمكي خلال الفترة من ٩٦ /٢٠٠٥، من خلال دعم تنفيذ مشروعات كبيرة تجاوزت كلفتها ٦ مليارات ريال.

وقد أسهمت الجهود المبذولة من قبل الدولة لتحديث هذا القطاع واستغلال هذه الثروة التي حبا الله بها اليمن، سواء من خلال الخطط والبرامج الممولة ذاتيا أو بدعم من الاتحاد الأوروبي والمانحين، أسهمت إلى حد ما في زيادة إنتاجية القطاع وحجم الصادرات، حيث وصلت قيمة الصادرات السمكية العام الماضي إلى ٢٨٠ مليون دولار مقارنة بـ ٢٧ مليون دولار في عام ١٩٩٠,

كما حقق الإنتاج السمكي العام الماضي معدل نمو متوسط بلغ ٢٠,٣٪، بزيادة عما استهدفته الخطة الخمسية الثانية للتنمية ٢٠٠١/٢٠٠٥ بنحو ٤١ ألفا و٥٤٨ طنا، ليصل الإنتاج في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٩٠ ألف طن، بقيمة ٥٠,٧ مليار ريال وبزيادة ٨٢ ألف طن عن العام السابق له.

في حين وصل إجمالي عدد الصيادين العاملين في هذا القطاع إلى ٦٥ ألفاً، بالإضافة إلى ما وفره القطاع السمكي من فرص عمل بصورة غير مباشرة، بدءا من العاملين في مجالات الإنزال والنقل والتسويق السمكي ومعامل التحضير، وانتهاء بالعاملين في الأنشطة والخدمات المرافقة الأخرى، كصناعة الثلج والقوارب والتجارة بوسائل الاصطياد مثل الشباك وغيرها.

وعلاوة على ذلك؛ فقد بلغ إجمالي المشاريع الاستثمارية المرخصة في هذا القطاع خلال الفترة من ٩٢ – ٢٠٠٥م ١٤٥ مشروعا، بتكلفة تربو عن ٣٠ مليار ريال، توفر نحو سبعة آلاف فرصة عمل، وذلك إلى جانب المشاريع القائمة في مختلف المحافظات والمتمثلة بوجود ٤٠ مركزا لإعداد الأسماك للتصدير، و٣ مصانع لتعليب الأسماك، وأكثر من خمسة مصانع لتصنيع القوارب وعشرات المصانع للثلج.

وتعمل الحكومة حاليا على تنفيذ مشروع ترويجي لاستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمارات في مشروع الاسترزاع السمكي، وذلك في حوالي٣٥ موقعا صالحا للاسترزاع على الشريط الساحلي.

وأفاد م. محمود إبراهيم صغيري، وزير الثروة السمكية، بأن الحكومة ستبدأ هذا العام بإنشاء مزرعة نموذجية للجمبري في منطقة اللحية على البحر الأحمر، بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٠٠٠ طن من الجمبري، في الوقت الذي تقدمت فيه شركات ألمانية بعرض لإنشاء مزرعة للأسماك في محافظة حضرموت، بطاقة إنتاجية تقدر بنحو ٥٠٠ طن سنويا.

كما يجرى حاليا دراسة طلبات أجنبية للاستثمار في مزارع بحرية لتسمين التونة، وإنشاء مزارع بحرية مغلقة.

وفيما أشار إلى الجهود التي بذلت لتكريس المشاركة المجتمعية الواسعة في الإنتاج السمكي من خلال دعم الجمعيات السمكية التي ارتفع عددها من٢٠ جمعية عام ١٩٩٠م الى١٢١ جمعية حاليا.. تطرق إلى الدعم والتشجيع الذي تقدمه الحكومة لتحفيز أنشطة الجمعيات السمكية والصيادين التقليديين من خلال التمويل الكافي لأنشطتها بمنح الإقراض الميسرة من صندوق التشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في مجال استكمال مراكز الإنزال، وساحات الحراج ومصانع الثلج، ووسائل النقل المبردة، إلى جانب ما يقدم للصيادين من قروض ميسرة من قبل بنك التسليف التعاوني الزراعي.

ولفت بهذا الصدد إلى أنه سيتم هذا العام توزيع نحو ١٠٠٠ قارب حديث مزودة بالمحركات البحرية، ومدعومة من الحكومة بواقع ٥٠٪ من التكلفة الإجمالية، والنسبة الباقية قروض ميسرة بفوائد مخفضة، وذلك بهدف إيجاد فرص عمل للصيادين التقليدين.

واعتبر م. محمود إبراهيم صغيري مشروع إدارة المصائد السمكية والحفاظ عليها مشروع الأسماك الخامس أنه يمثل أحد مجالات الاستثمار الحكومي في القطاع السمكي خلال الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر.

ويتوقع البدء بتنفيذه أواخر العام الحالي ويستمر أربع سنوات، بتكلفة إجمالية تصل إلى ٣٥ مليون دولار، وبدعم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والحكومة.

ويأتي مشروع الأسماك الخامس في إطار البرامج الاستثمارية لتنمية القطاع السمكي في اليمن ضمن الخطة الخمسية الجديدة، الذي رصدت له الحكومة ١٢٠ مليون دولار، حيث سيركز المشروع بشكل أساسي على تطوير البنية التحتية للثروة السمكية الهائلة في اليمن وتدعيم عملية مراقبة الجودة بما يرقى إلى المستوى المطلوب، وكذا إنشاء محطات بحثية على طول الشريط الساحلي لليمن، الممتد من ميدي على البحر الأحمر مرورا بخليج عدن وانتهاء بمنطقة شحن المحاذية لسلطنة عمان على بحر العرب، فضلا عن إنشاء موانئ سمكية وكواسر أمواج وساحات حراج جديدة في مدن المحافظات الساحلية وإعادة تأهيل وتوسعة العديد من موانئ الاصطياد السمكي.. كما انه سيعمل على خلق مراكز لتربية الأحياء المائية، بحيث تكون نواة للاستزراع السمكي في الجمهورية اليمنية.

وتشمل مكونات مشروع الأسماك الخامس دعم إعادة هيكلة وزارة الثروة السمكية في اتجاه اللامركزية على مستوى أنشطتها، وتفعيل النظام الإحصائي وشبكة المعلومات، وكذا دعم الجمعيات والتعاونيات السمكية وتفعيل دور الرقابة والتفتيش البحري.

ولفت الوزير صغيري إلى أن الحكومة ممثلة بوزارة الثروة السمكية تسعى جديا خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ / ٢٠١٠ إلى رفع معدلات الإنتاج السمكي السنوي إلى ٧٠٠ ألف طن بنهاية عام ٢٠١٠، وإعادة هيكلة الصادرات السمكية، وتحقيق معدلات نمو سنوية في الناتج الإجمالي السمكي لتصل في المتوسط إلى ٦٪.

وتستهدف الخطة تحسين جودة الأسماك وتسويقها وزيادة الصادرات السمكية بمعدل نمو سنوي ٨,٥٪ لتصل إلى ١٢٤ ألف طن بنهاية ٢٠١٠، ورفع قيمة الصادرات السمكية سنويا لتبلغ ٥٠٠ مليون دولار بنهاية ٢٠١٠، إلى جانب تحسين البنية الأساسية والإنتاجية الساحلية لمصايد الأسماك، وتحسين وسائل ومستلزمات الإنتاج السمكي وتنمية وتطوير التعاونيات السمكية.

وتشير الدراسات والبحوث السمكية العلمية، ونتائج المسوحات التي نفذت من قبل البعثات والمنظمات الدولية ومركز أبحاث علوم البحار بعدن، بالتعاون مع المعاهد العلمية البحثية والسمكية الروسية إلى أن المياه الإقليمية اليمنية غنية بأكثر من ٤٥٠ نوعاً من الأسماك والأحياء البحرية، يتم استغلال واصطياد ما بين ٦٠ إلى ٧٠ نوعا منها. كما تشير إلى أن أكثر من ٥٠٠ ألف فرد يستفيدون مباشرة من القطاع السمكي، إذ يوفر أكثر من١٠٠ ألف فرصة عمل، بينها ٧٠٠ ألف فرصة عمل في الاصطياد، و٣٠ ألفا في الصناعات السمكية والأنشطة الأخرى المرتبطة بها في القطاع.

وزير الثروة السمكية